مقدمة

يشهد العالم منذ منتصف الثمانينات تحولات كبرى في جميع المجالات و تغيرات واضحة على عدة مستويات ،فلم تعد الأحداث تتعلق بزمان و مكان واحد ،و إنما امتدت لتشمل كل إقليم في العالم .

التحول كان على المستويين النظري و الواقعي ،فتسارع الأحداث و سرعة انتشارها أدى لزخم فكري نظري كبير ،خاصة فيما تعلق بموضوع الأمن .

إن إيجاد معايير من خلالها تتفادى الدول الحروب ،وتأسس لسلام متين ،تعد أحد أكثر التحديات التي يواجهها علماء و منظري العلاقات الدولية ،و كذلك صانعي القرار .

يركز المنظور الواقعي على دور الدولة في القضايا الأمنية ،و من الصعب أن يتولى فاعل آخر من غير الدولة هذه المهمة ،إلا أن هذه المسلمة بدأت تعرف نوع من الميوعة ،مع زيادة دور الفواعل الغير حكوميين في القضايا الأمنية ،خاصة إذا ما تعلق الأمر بإدارة مفاوضات نزاع ،أين صار تدخل المنظمات أمر ضروري للتوفيق بين طرفي النزاع ،و جمعهما حول طاولة المفاوضات ،فدور المنظمات الدولية و الإقليمية هو في تزايد مستمر ،خاصة إذا ما تعلق الأمر بالأمن الدولي ،أو الأمن الإقليمي ،و بهذا لم يعد الأمن بمفهومه الجديد –الأمن الشامل– من اختصاص أو احتكار الدولة فقط .

تعد الدراسات الإقليمية من بين الدراسات الحديثة في حقل العلاقات الدولية ،مقارنة بالدراسات الأمنية التي تعود جذورها إلى بدايات الفكر السياسي .

و قد تبلورت الدراسات الإقليمية عمليا بعد الحرب العالمية الثانية لسببين ،الأول يتعلق بإنشاء هيئة الأمم المتحدة ،و تأكيدها على فعالية الدور الذي تطلع به المنظمات الإقليمية في حفظ الأمن و السلم الدوليين ،في حين يكمن السبب الثاني في انطلاق التجربة التكاملية الأوروبية .

أما نظريا فتطور الدراسات الإقليمية جاء بعد الدراسة التي قام بها كل من الأستاذين شبيغلCheppigal و كانتوري Kantory ،التي أكدا فيها على أهمية دراسة التفاعلات على المستوى الإقليمي ،باعتباره مستوى يتوسط المستوى الدولي و مستوى الدولة .

إن النظم الإقليمية هي نظم فرعية من النظام الدولي ،و كذلك هو الحال مع الظاهرة الأمنية ،فالأمن الإقليمي يشكل فرع من الأمن العالمي ،من هنا تبرز العلاقة بين النظام الإقليمي و الأمن الإقليمي فالأول عبارة عن مجموعة من الوحدات السياسية ،تتميز بخصائص مشتركة ،و لها مصالح متقاربة في حين يشير الأمن الإقليمي إلى آليات تحقيق أمن هذه الوحدات السياسية بصفة موحدة من التهديدات الداخلية و الخارجية ،التقليدية و الجديدة .

أدت نهاية الحرب الباردة إلى حدوث تغيير أساسي في البيئة الأمنية الآسيوية ،فالاستراتيجية الأمنية الأمريكية لم تعد واضحة في القارة و خاصة جنوب شرق آسيا ،فنتيجة لاعتماد دول هذا الإقليم على التواجد الأمريكي لضمان الأمن الإقليمي ،صارت تشعر بالقلق حيال مستقبل الالتزام الأمني الأمريكي تجاه وضع الأمن الإقليمي ،خاصة بعد بروز الصين كقوة طامحة للهيمنة الإقليمية ،و كذا

بروز التهديدات الجديدة التي أدت بدول الآسيان إلى العمل على تطوير قدراتهم و استراتيجياتهم الأمنية.

تعمل الآسيان على تطوير آليات داخلية و أخرى متعددة الأطراف من أجل صد مختلف أنواع التهديدات ،و مثال ذلك عملها المتواصل لتطوير الجماعة الأمنية للآسيان ،و كذا إقامتها لمنتدى الآسيان الإقليمي الذي يمثل تجربة فريدة من نوعها في الأمن المتعدد الأطراف في آسيا ،خاصة بعد نجاح تجربة الآباك المجسدة لمفهوم الإقليمية الجديدة .

أهمية الموضوع و أسباب اختياره :

لا يخلو أي بحث علمي من أهميته الواقعية و الأكاديمية ، و تكمن أهمية هذا البحث في تطرقه لموضوع ضمن الدراسات الإقليمية ،من خلال دراسة دور التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي وهذا ضمن حوار نظري بين أولئك الذين يؤكدون على أهمية كثافة العلاقات بين الوحدات السياسية اقتصاديا ،في إطار مفهوم الشبكة ،و هو ما يسمح بتجنب قيام الصراعات و سهولة التوصل إلى حل الأزمات في حال قيامها ،نتيجة قوة ترابط المصالح بين مختلف أعضاء التكتل الواحد وهو ما يسمح بتحقيق الأمن الإقليمي ومن تم الدولي .

وبين أولئك الذين يرون في تشابك العلاقات بين الدول سلوك مهدد للأمن الإقليمي ،نتيجة التقارب الواسع بين أطراف التكتل الذي يؤدي إلى سرعة انتشار الأخطار ،إضافة إلى أن تاريخ العلاقات الصراعية يشير إلى أن أغلب الحروب دارت بين دول متجاورة ، لكن ماذا عن التهديدات الأمنية الجديدة؟و عن الحروب الحالية الغير متكافئة الأطراف ،هل تخضع لنفس المعايير السابقة ؟

و تكمن أهمية الموضوع كذلك في احتوائه على دراسة حالة ،إقليم جنوب شرق آسيا المجسد في تكتل الآسيان ،التي تعكس نشأتها و تطورها الأهداف العلمية للبحث ،فالإقليم شهد العديد من بؤر التوتر و التدخلات الخارجية ،و التحديات و المخاطر الأمنية التي كان لها تأثير كبير في طبيعة العلاقات البينية القائمة بين الوحدات السياسية ،و التي أخذت بعدا تكامليا رغم حدة المشاكل المتواجدة ،و هو الأمر الغائب في أقاليم أخرى رغم توفرها على معايير أفضل للتعاون الأمني .

كما أن محور الاهتمام حاليا من قبل المنظرين وحتى صانعي القرار يدور حول التحولات و التطورات الحادثة في القارة الآسيوية ككل ،لاحتوائها على مؤشرات توحي بتغير مركز القوة العالمية .

كما تكمن الأهمية الأخرى للموضوع في جمعه بين أهم موضوعين مطروحين حاليا على المستويين الأكاديمي و الواقعي ،و هما الدراسات الإقليمية من جهة ،و الأمن من جهة أخرى و بالخصوص الأمن الإقليمي .

أما عن أسباب اختيار الموضوع فتكمن في :

رغبتي كباحثة في إثبات فرضية الدور الفعال الذي تؤديه التكتلات الإقليمية في تحقيق الأمن الإقليمي ففي حال نجاح مثل هذه الفرضية ،فمن شأن ذلك أن يخفف من حدة التوترات في الأقاليم ،و من تم الرفع من مستوى الأمن و التعاون الدولي العالمي .

و الهدف بالضبط يتمثل في دول المغرب العربي ،إذ يمكن أن يساعد ذلك في دفع التكامل في المنطقة ،خاصة و أن المنطقة المغاربية لا تشهد مخاطر بحجم المخاطر التي يعرفها إقليم جنوب شرق آسيا ،و هذا مع الأخذ في عين الاعتبار اختلاف الخصائص بين الإقليمين .

إضافة إلى اهتمامي بالدراسات الأمنية و الإقليمية على حد سواء ،ما جعلني أعمل على الجمع بينهما .

الإشكالية :

يشكل الأمن غاية لدى كل فاعل من فواعل العلاقات الدولية ،انطلاقا من مستوى النظام الدولي،إلى غاية مستوى الفرد ،وتتباين الوسيلة في ذلك تبعا لطبيعة و حجم التهديد ،ففي بعض الحالات تشكل الدولة التهديد الرئيسي لأمن أفرادها ،في الوقت الذي كان عليها أن توفر هي أمنهم .

تعددت المفاهيم الأمنية و أطرها النظرية خاصة بعد الحرب الباردة ،و تزامن ذلك مع بروز تهديدات جديدة تباينت مداخلها بين المجال السياسي–الأمني ،الاقتصادي ،الاجتماعي ،و حتى الثقافي، الذي تجسد في صراع الحضارات و تزايد النزاعات ذات الطابع الإثني .

يعد الأمن الإقليمي أحد المستويات المجسدة للتعاون الأمني على مستوى الأقاليم ،و قد اختلفت وتعددت آليات تحقيق من إقليم لآخر حسب درجة التقارب و مستوى التكامل بين الوحدات السياسية المشكلة للإقليم .

من بين المصادر التي يتم الاعتماد عليها في تحقيق الأمن الإقليمي التكتلات الإقليمية ،التي نمت بصفة متزايدة في مختلف الأقاليم العالمية ،خاصة بعد بروز الإقليمية الجديدة و تنامي التعاون العبر أقاليمي ،و زيادة حجم الأدوار التي تطلع بها هذه التكتلات .

يعتبر إقليم جنوب شرق آسيا من بين الأقاليم التي تعرف العديد من الأخطار و التهديدات ،سواء على مستوى دول الإقليم داخليا أو ما بين الدول ،و كذا بين الإقليم و الدول و الأقاليم المجاورة ،و هو ما تعمل الدول على تجاوزه من خلال تفعيل التعاون البيني ،خاصة في ظل تنامي الدور الذي تطلع به رابطة دول جنوب شرق آسيا ،و هذا ما يطرح الإشكالية التالية :

كيف يمكن لرابطة دول جنوب شرق آسيا المساهمة في تحقيق الأمن الإقليمي في المنطقة ،في ظل تطور مداخل التهديد و تنوع مجالاته ؟

يترتب عن هذه الإشكالية مجموعة من التساؤلات تتمثل فيمايلي :

* ما المقصود بالأمن الإقليمي ؟وأين يكمن دور التكتلات الإقليمية في تحقيقه ؟

* فيما تتمثل التحديات التي تواجهها منطقة جنوب شرق آسيا ؟

* ما هي الآليات التي تعتمد عليها رابطة دول جنوب شرق آسيا في تحقيق الأمن الإقليمي ؟
* هل يمكن لأعضاء الرابطة الجمع بين مصالحهم الأمنية ،في ظل تباين المصالح و الامكانات ؟

فرضيات الدراسة :

من خلال ما تقدم تم صياغة الفرضيات التالية :

- إذا كان المسار التكاملي ضمن تكتل إقليمي ما متباطئ ،فإن احتمالات تحقيق الأمن الإقليمي تكون ضئيلة جدا .
- إذا توافقت إرادات دول الآسيان و تقاربت المصالح الذاتية لكل دولة مع المصالح المشتركة بين مجموع دول التكتل ،فان ذلك سيؤدي لتفعيل أكبر لآليات تحقيق الأمن الإقليمي .
- كلما تعددت الفضاءات المتعددة الأطراف في إقليم جنوب شرق آسيا كلما أدى ذلك لتقلص احتمالات الهيمنة من قبل قوى إقليمية أو عالمية .

*** المناهج المعتمدة في الدراسة :**

من أجل تحليل هذا الموضوع تم الاعتماد على **منهج تحليل النظم** ،لارتباط الدراسة من الجانبين بالمستوى الإقليمي ،سواء تعلق الأمر بمفهوم التكتلات الإقليمية أو مفهوم الأمن الإقليمي .

يسمح هذا المنهج بالانتقال من الكل إلى الجزء ،من خلال التدرج من المستوى الإقليمي إلى مستوى الوحدات السياسية المشكلة له ،و العكس من الجزء إلى الكل ،من خلال التدرج في التحليل من المستوى الإقليمي إلى المستوى الدولي ،خاصة في الجزء المتعلق بتغلغل القوى العالمية في إقليم جنوب شرق آسيا ،و تأثير ذلك على تفاعلات النظام الإقليمي .

كما تم الاعتماد على **المنهج البنيوي-الوظيفي** لدراسة رابطة دول جنوب شرق آسيا من حيث البينة المؤسساتية ،و كذا التطرق بالتحليل لمهام و أدوار هذه البنى ،و تأثيرها على سلوك التكتل الإقليمي داخليا و خارجيا ،و من ثم تقييم مدى فعاليتها في تحقيق غرض الدراسة -الأمن الإقليمي-.

و قد تم الاعتماد على **المنهج التاريخي**، القائم على التحليل المجالي من خلال التطرق إلى جذور ظاهرة الإقليمية و تطورها في النظام الدولي ،و كذا تطور مفهوم الأمن ،إلى جانب نشأة الآسيان .

بالإضافة إلى **منهج دراسة الحالة** كونه يساعد على إبراز مدى تناسب الأطر النظرية مع الواقع العملي ،في ظل العلاقة بين المنظر و الواقع ،و الهدف من دراسة الحالة ،محاولة التأكيد على فرضية الدراسة .

***الصعوبات :**

الحمد لله أثناء إنجاز هذه الدراسة لم تصادفنا صعوبات كبيرة ،إلا البعض منها ،و هي تدور حول مايلي :

- صعوبة ضبط بعض المفاهيم لارتباطها بأكثر من متغير و مثال ذلك مفهوم الأمن .
- نذرة المراجع المطبوعة المتعلقة بدراسة الحالة .

- صعوبة ترجمة بعض المصطلحات الأصلية من اللغة الأجنبية إلى اللغة العربية ،خاصة في الجزء المتعلق بنظرية مركب الأمن الإقليمي .

***شرح الخطة :**

لتحليل موضوع الدراسة تم تقسيمها لثلاثة فصول هي كالتالي :

- يعنى الفصل الأول بالتأصيل النظري للدراسة ،من خلال التطرق للأبعاد النظرية لكل من ظاهرتي الإقليمية و الأمن الإقليمي ، وإبراز أهم الأطر التي اعتمدها المفكرين في تفسير الظاهرتين ،لكن قبل ذلك تم التعريف بالإقليمية كظاهرة و كمفهوم وكنظام ، إضافة إلى التعرض للمقصود بمفهوم الأمن الإقليمي و أهم خصائصه و مميزاته .

ليتم من خلال المبحث الثالث التطرق إلى العلاقة التفاعلية بين التكتلات الإقليمية كواقع موجود و الأمن الإقليمي كهدف منشود .

- الفصل الثاني يتعلق بدراسة الحالة من خلاله تم التعريف برابطة جنوب شرق آسيا (نشأتها أهدافها ،مبادئها ،بنائها المؤسساتي) .

إضافة إلى التطرق إلى تفاعلات الرابطة على المستويين الداخلي و الخارجي ،بهدف الإحاطة الشاملة بطبيعة الآسيان ،من خلال التعرف على بيئتها الداخلية و الخارجية ،و هو ما يسهل دراسة علاقة هذا التكتل بالأمن في إقليم جنوب شرق آسيا .

- في حين عنى الفصل الثالث بجزء هام من الدراسة ،إذ تعلق بدور الآسيان كتكتل إقليمي في تحقيق الأمن الإقليمي .

من خلال المبحث الأول تم التركيز على الوضع الأمني في جنوب شرق آسيا ،بالتعرض إلى المرجعية العملية التي من خلالها حددت الآسيان مفهومها للأمن ،إضافة إلى رصد أهم التهديدات التي يتعرض لها الإقليم على مستويات مختلفة .

أما المبحث الثاني فقد تطرقنا من خلاله إلى الآليات التي تتبعها الرابطة في مواجهة حالات اللاأمن في الإقليم ،و التي تباينت بين آليات داخلية ،أساسها دول الرابطة ،و أخرى خارجية ،قائمة بصورة كبيرة على فواعل إقليمية و عالمية ،من خلال التعاون المتعدد الأطراف .

فيما تناولنا في المبحث الأخير من هذا الفصل العلاقة التفاعلية بين الآسيان ككيان مجسد ،و الأمن الإقليمي كهدف تسعى لتحقيقه دول الإقليم ، لما له من ايجابيات على مستوى التعاون البيني للرابطة .

كما تم تدعيم الدراسة بمجموعة ملاحق توضيحية تباينت بين مواثيق قانونية ،تتعلق بمعاهدات أساسية أبرمتها الرابطة ،و خرائط توضح الموقع الجغرافي لدول الرابطة بالنسبة لبعضها البعض، بالإضافة إلى بعض الإحصائيات المدعمة لبعض نتائج الجزء المتعلق بدراسة الحالة .